

سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

هيئة تقنية المعلومات

يوليو 2019

بيانات الوثيقة

عنوان الوثيقة	سياسة البيانات الحكومية المفتوحة
نوع الوثيقة	رسمية
تاريخ الإصدار	يوليو 2019م

قائمة الاصدار والتوزيع

الإصدار	هيئة تقنية المعلومات
المستفيدين	جميع الجهات الحكومية

المراجعة والتعديل

النسخة	التاريخ	الحالة	محرر الوثيقة	الملاحظات
النسخة الاولى	29 سبتمبر 2014م	إصدار النسخة الأولى	قطاع الحوكمة والاستشارات بهيئة تقنية المعلومات	
النسخة الثانية	9 يوليو 2019م	تعديل النسخة الأولى	قطاع الحوكمة والإلتزام	

فهرس المحتويات

4	1 المقدمة
4	1.1 ما المقصود بالبيانات الحكومية المفتوحة؟
5	1.2 مجالات البيانات الحكومية المفتوحة
5	الاستثناءات
6	2 أهداف السياسة
7	2.1 نطاق التطبيق
7	3 السياسة
7	3.1 أحكام السياسة
8	3.2 المبادئ العامة للبيانات المفتوحة
10	4 الأدوار والمسؤوليات
10	4.1 إدارة السياسة
10	4.2 تنفيذ السياسة
11	5 المراجع

1 مقدمة

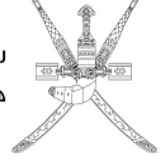
تجلت رؤية جلالة السلطان لتحويل سلطنة عمان إلى اقتصاد مستدام قائم على المعرفة بوضع الرؤية الاقتصادية للسلطنة لعام 2020م ولتحقيقها تم اعتماد استراتيجية عمان الرقمية في مارس 2003م لتسهم بدورها في تنمية مجتمع عمان الرقمي وتطوير الحكومة الإلكترونية.

ويشير مصطلح الحكومة الإلكترونية إلى تسخير تقنية المعلومات والاتصالات كأداة لجعل العمليات والإجراءات الحكومية أكثر كفاءة، وتقديم خدمات حكومية أكثر جودة إلى جانب زيادة مشاركة المواطنين. وفي الوقت الذي تقوم فيه الجهات الحكومية بتحويل إجراءاتها والخدمات العامة التي تقدمها إلى خدمات إلكترونية، فإنها تنتج كميات هائلة من البيانات والمعلومات الإلكترونية وتقوم بتحديثها بشكل مستمر. ويقصد بمصطلح (البيانات المفتوحة) جعل هذه البيانات متاحة للاستخدام وإعادة الاستخدام والنشر بدون أية قيود.

وتضع سياسة البيانات المفتوحة أسس ضمان تعاون ومشاركة الجمهور من أجل ابتكار وتطوير خدمات ذات قيمة عالية.

1.1 ما المقصود بالبيانات الحكومية المفتوحة؟

البيانات المفتوحة هي البيانات التي يمكن الوصول إليها، وإعادة استخدامها أو نشرها لأي غرض بما في ذلك الاستخدام التجاري، بدون أية تكلفة أو قيود على النشر. البيانات المفتوحة هي حزمة البيانات المحفوظة في قواعد البيانات الحكومية.



1.2 مجالات البيانات المفتوحة

تقوم الجهات الحكومية مثل الوزارات، الهيئات، الشركات الحكومية وغيرها بإنتاج وحفظ وتحديث كميات كبيرة من البيانات وفيما يلي بعض الأمثلة على تلك البيانات:

- الإحصاءات الوطنية
- معلومات متعلقة بالموازنات المالية
- البيانات الجغرافية
- القوانين واللوائح التنظيمية
- معلومات متعلقة بالتعليم والتقل.

ويمكن أن تصبح معظم هذه المعلومات بيانات مفتوحة.

الاستثناءات

بعض البيانات الحكومية لا يمكن التعامل معها كبيانات مفتوحة، منها :

- البيانات الشخصية: وهي البيانات والمعلومات الشخصية المتعلقة بالأفراد.
- البيانات الحكومية الحساسة: وهي بيانات سرية أو أمنية.

للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع الى (قانون تصنيف وثائق الدولة) الصادر بالمرسوم السلطاني (رقم 118/2011)

2 أهداف السياسة

إرساء ثقافة البيانات المفتوحة، وتطبيق السياسات والممارسات الصحيحة منذ بداية إنتاج البيانات أو جمعها والذي يساهم في تطوير الجانب الإقتصادي للمجتمع.

وتدعو إستراتيجية عمان الرقمية إلى إعطاء البيانات المفتوحة أولوية كبيرة، وتأتي هذه السياسة لمساعدة الجهات الحكومية في سلطنة عمان على تضمين مبادئ البيانات المفتوحة في جميع عملياتها وإجراءاتها.

وتهدف سياسة البيانات الحكومية المفتوحة إلى ما يلي:

- التأكيد على التزام حكومة السلطنة بالمبادئ العامة للبيانات المفتوحة
- مساعدة الجهات الحكومية على تحديد أولويات المجتمع وقطاع الأعمال للبيانات المفتوحة
- تبسيط وتسهيل نشر الجهات الحكومية للبيانات المفتوحة في سلطنة عمان
- وضع إطار عمل لسياسة البيانات الحكومية المفتوحة لتمكين الجهات الحكومية من إنشاء حزم بيانات ذات قيمة عالية للمجتمع
- تحديد المبادئ العامة للبيانات المفتوحة والتي ستسهم بدورها في تعزيز الثقافة المعلوماتية
- زيادة فرص إمكانية استخدام البيانات الأولية (الخام) لإنشاء وابتكار تطبيقات جديدة من شأنها أن تحقق منافع اجتماعية واقتصادية للمجتمع.

كما تساهم هذه السياسة في تسهيل تطبيق أفضل الممارسات لمبادئ البيانات المفتوحة في كافة القطاعات الحكومية بالسلطنة.

2.1 نطاق تطبيق السياسة

تنطبق سياسة البيانات الحكومية المفتوحة على جميع الجهات الحكومية والمؤسسات التشريعية في سلطنة عمان، ويشمل ذلك المستفيدين منها من مؤسسات حكومية وغير حكومية وأكاديمية وقطاع الأعمال الصناعية والتجارية (بما في ذلك مطوري تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات، أو جميع أفراد المجتمع المهتمين أو ممن لديهم الرغبة في أي استخدام خاص للبيانات الحكومية).

3 السياسة

3.1 أحكام السياسة

تعمل هذه السياسة على ضمان التزام جميع الجهات الحكومية في سلطنة عمان فعليا بنشر بيانات ومعلومات عامة ذات قيمة عالية على هيئة (بيانات مفتوحة) لزيادة فرص إمكانية استعمال البيانات الأولية (الخام) من أجل ابتكار تطبيقات وخدمات جديدة تعود بمنافع اجتماعية واقتصادية كبيرة على المجتمع، ويتعين على الجهات الحكومية نشر بياناتها المفتوحة وفقا للمبادئ المنصوص عليها في هذه السياسة.

- يتعين على الجهات الحكومية عند نشر البيانات المفتوحة الإلتزام بالمبادئ العامة المذكورة في هذه السياسة
- يتعين على الجهات الحكومية تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة البيانات المفتوحة وتعيين موظف مختص للقيام بإدارة هذه البيانات
- يتعين على الجهات الحكومية إنشاء وحفظ البيانات لحصر جميع أصول البيانات التي يتم إنتاجها أو جمعها وهي تشمل ولا تقتصر على أصول البيانات المتوفرة في نظم المعلومات الخاصة بالجهة الحكومية. كما يتعين على الجهات الحكومية زيادة كفاءة وفاعلية مخزون البيانات من خلال توسيعه وتغذيته وتحديثه باستمرار.

- يتوجب على الجهات الحكومية نشر بياناتها المفتوحة وإتاحتها للاستخدام العام على نطاق عام (.OM) أو يتم نشرها في البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية (www.oman.om)
- يتوجب على الجهات الحكومية أيضا إنشاء وتوفير منصة إلكترونية لتمكين أفراد المجتمع من طلب أية مجموعة بيانات محددة من مخزون البيانات ليتم نشرها كبيانات مفتوحة.

3.2 مبادئ البيانات المفتوحة

وتتمثل المبادئ التي تحكم إدارة وتنظيم البيانات المفتوحة فيما يلي:

1. **الاكتمال:** يتوجب على الجهات الحكومية أن تقوم بنشر مجموعات بيانات مكتملة لأقصى حد ممكن، بحيث تتضمن تلك البيانات على كل ما يتم تسجيله حول موضوع معين. وعلى ذلك ينبغي نشر جميع المعلومات الأولية (الخام) من مجموعات البيانات وإتاحتها للمستخدمين، ماعدا تلك الخاضعة لقوانين حماية الخصوصية والأمن مثل المعلومات المتعلقة بشخص محدد. كما يجب إضافة بيانات وصفية تحدد وتشرح البيانات الأولية (الخام) المتاحة، إلى جانب توفير نماذج وشروحات حول طريقة احتساب البيانات المستخلصة، وذلك سيسمح للمستخدمين بفهم نطاق وحجم المعلومات المتاحة وتفحص كل عنصر منها بأكبر قدر ممكن من التفصيل.
2. **أولية المصدر:** يتوجب على الجهات الحكومية أن تحرص على نشر مجموعات البيانات من مصادرها الأولية بأعلى مستوى ممكن من الدقة وليست في صيغة مجمعة أو معدلة.
3. **في الوقت المناسب:** يتوجب أن تقوم الجهات الحكومية بنشر مجموعات البيانات في الوقت المناسب، وبالسرعة اللازمة فور الانتهاء من جمعها وترتيبها متى كان ذلك ممكنا، ولا بد أن تعطى الأولوية للبيانات المهمة اعتمادا\ اتباعا على عامل الوقت بالنسبة لاستخدامها. وتعتبر التحديثات الفورية للمعلومات عاملا أساسيا لزيادة استفادة الجمهور من تلك البيانات.

4. **العثور الدائم على البيانات:** يجب أن تظل مجموعات البيانات متاحة بشكل دائم مع ضرورة التتبع المستمر لجميع الإصدارات الخاصة بها وأرشفتها مع مرور الوقت، كما لا بد من الإشارة إلى أية تغيرات طرأت عليها.
5. **إمكانية الوصول:** لا بد أن يكون باستطاعة جميع المستخدمين الوصول إلى كل مجموعات البيانات التي تنشرها الجهات الحكومية (إمكانية تحديد المحتوى وتحميله) بسهولة. ومن شأن ذلك توفير واجهة تطبيقات تمكن جميع المستخدمين من تحميل جميع المعلومات والبيانات المخزنة في أي قاعدة بيانات (والذي يعرف بالوصول الشامل) ووجود واجهة برمجة تطبيقات للمستخدم (API) تمكن المستخدمين من إجراء طلب أية بيانات محددة لتسهيل الوصول إليها.
6. **المعالجة الآلية:** لا بد أن يتم هيكلة مجموعات البيانات بحيث يسمح بمعالجتها آلياً، وإتاحتها بصيغ قابلة للقراءة، على سبيل المثال الملفات التي يتم نشرها بصيغة PDF، المستخدمه على نطاق واسع، والتي يصعب معالجتها آلياً وقراءتها. لذلك لا بد من تخزين المعلومات بصيغ ملفات واسعة الانتشار مثل (CSV, XLS, JSON, XML) وغيرها من الصيغ القابلة للمعالجة الآلية. كما يجب كتابة معلومات حول صيغ الملفات التي تحمل بيانات مفتوحة إلى جانب كيفية استخدامها.
7. **إمكانية التحقق من المصدر:** يتوجب أن تكون البيانات التي يتم نشرها موقعة إلكترونياً أو تتضمن شهادة بتاريخ الإصدار أو النشر لضمان مصداقيتها وسلامتها. فالتوقيح الإلكتروني يمكن المستخدمين من التحقق من مصدر البيانات وأنه لم يطرأ عليها أي تغيير منذ وقت نشرها.
8. **التوثيق:** يتوجب توثيق المعلومات المتعلقة بمجموعات البيانات وصيغها ومحتواها من الاستفادة منها بشكل أكبر. وينص هذا المبدأ على أن تتوفر لدى المواقع الحكومية المعلومات الكافية حول مضمون البيانات المتاحة ودقتها وصحتها.
9. **عدم التمييز:** يتوجب أن تكون البيانات متوفرة لأي شخص وفي أي وقت دون الحاجة إلى التعريف بالهوية وبدون تسجيل أو تقديم أية مبررات لاستخدام مجموعات البيانات.

10. غير مملوكة: يجب أن تكون مجموعات البيانات متاحة بشكل لا يستطيع بموجبه أي كيان السيطرة عليها سيطرة حصرية (إمكانية الحصول على البيانات بدون أية تراخيص للبرمجيات).
11. الترخيص: تتاح مجموعات البيانات بدون قيود على نشرها ولا تكون خاضعة لشروط حقوق التأليف والنشر أو براءة الاختراع أو الملكية التجارية أو لوائح تنظيم حماية الأسرار التجارية. تستخدم الجهات الحكومية ترخيص البيانات المفتوحة لشرح وتوضيح نطاق الاستخدام، مثل: ترخيص قاعدة البيانات المفتوحة، و شروط الاستخدام للبنك الدولي.

- ملاحظة 1: تصف هذه المبادئ وضع البيانات المفتوحة عند تطبيق أفضل الممارسات.
- ملاحظة 2: قد تؤثر عملية تنقيح المحتويات في قدرة الجهة الحكومية على تطبيق جميع مبادئ البيانات المفتوحة على كل مجموعات البيانات بحيث يجب تحديد مجموعات البيانات ذات القيمة العالية وإعطاؤها الأولوية في تطبيق المعايير وتبنيها للنشر.
- ملاحظة 3: تم تحديد هذه المبادئ في قواعد الأمم المتحدة للبيانات الحكومية المفتوحة.

4 الأدوار والمسؤوليات

4.1 إدارة السياسة

1. توكيل أو اعطاء مسؤولية إعداد وتطوير سياسة البيانات المفتوحة إلى هيئة تقنية المعلومات (ITA).
2. تتولى هيئة تقنية المعلومات كامل المسؤولية في تسهيل تنفيذ سياسة البيانات المفتوحة وتقديم المشورة والإرشاد حولها للجهات الحكومية والمستفيدين منها.

4.2 تنفيذ السياسة

تقع على عاتق كل الجهات الحكومية والمستفيدين مسؤولية تنفيذ سياسة البيانات المفتوحة والالتزام بها والإبلاغ عن الإجراءات التحسينية لمشاركة البيانات ذات الصلة بهذه السياسة.

5 المراجع

وفي ما يلي مجموعة من الوثائق والروابط المرجعية لهذه السياسة:

1. المرسوم السلطاني 2011/118 (قانون تصنيف وثائق الدولة)
2. توجيهات الأمم المتحدة للبيانات المفتوحة (<http://www.unpan.org>)
3. مؤسسة Open Knowledge (<https://okfn.org>)
4. مؤسسة Sunlight (<http://sunlightfoundation.com>)